السفير العربي

جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان

15

الخميس 14 كانون الثاني 2016 – الموافق 4 ربيع الثاني 1437 هـ – العدد 13267

AS-SAFIR Arabic political daily - Thursday January 14, 2016 N° 13267

1

«بازل» الأحوال العراقية: بين الدولة النهّابة ونهب الدولة، يعاني العراق من تردٍّ مهول. وعن إسماعيل الاسكندراني مجدداً. وفي «فكرة» عن الفتى التشادي مصطفى اكبر الذي أعدم في السعودية.

2

«حرريم» في برلمان مصر: ماذا يرتدين وكيف يرين دورهن، فيما نسبتهن غير المسبوقة هي الأكبر في تاريخ المجالس. وموازنات الحرب في سوريا منذورة للتضخم. وزاوية جديدة، «بيتونة»، تباشر حضورها.

3

العنف ضد النساء في المغرب بين التناول المؤسساتي ومطالب الحركة النسائية. وعن إضراب الجوع في تونس لرفع الحظر على تشغيل المناضلين. وفي المدونات «جلسات المظاليم».. ونصوص أخرى على الموقع.

4

التحريض: الاسم الإسرائيليّ لوعي الفلسطينيين السياسي

شاكر حسن آل سعيد ـ العراق

لا تفهم إسرائيل الفلسطينيين إلا كمعطيات أمنيّة. وعليه فإن المنطق الوحيد للتعامل مع المجتمع الفلسطيني هو منطق الهرميّة العسكريّة والأوامر السياسيّة. وتفرض هذه العقليّة على المجتمع الصهيوني قيوداً، بحيث تتحوّل الصحافة والبحث والفكر السياسي في إسرائيل إلى أجهزة وظيفتها إعادة صياغة خطاب الجيش والحكومة بمستويات مختلفة، بينما تختلف التيارات السياسيّة في إسرائيل (جميعها) على تأويلات الخطاب العسكري وليس على وجوده وهيمنته. أما في حرب تُصبح الطائرات ومضادات الصواريخ في ساحتها ألعاباً مهجورة، وتعجز الأقمار الصناعيّة عن مكافحة مراهق يحمل سكّين مطبخ، فيصمت العسكر دون أجوبة، ويتلعثم المجتمع الصهيوني ويتخبّط، ويبدو وكأنه يهلوس أو يوشك على الجنون.

ولأنّ الإنسان العربيّ بالنسبة للإسرائيليين لا يشكّل بنفسه ذاتاً سياسيّة، فلا بد أن يكون خاضعاً لأوامر تحرّكه: هناك من موّله ليهاجم المستوطنين، وهناك من أقنعه بأن حوريّات الجنة تنتظره، وهناك من أصدر التعليمات ليعيث بالعمليّة السلميّة. ولأنّ الإسرائيليّ لا يعترف أبداً بأن وجوده الاستعماريّ هو المُسبِّب الوحيد للعنف السياسي في فلسطين، فإنه ينغمس في هاجس البحث عن «المسؤول» عن حالة العنف، فيُلقيها على كتف فصيل سياسيّ يحرّك كوادره، أو قائد يحرّك الخيوط، أو قوّة إقليميّة تدب أموالها.. وفي وجّه التمرّد الجاريّ في الضفة الغربيّة والقدس، قضت الصحافة الإسرائيليّة أسابيع طويلة تبحث عبثاً عن «المطلوب رقم واحد» و «رأس الهرم»، و «المهندس»!

اختراع

عندما يفشل الإسرائيليّون في أن يُمسكوا باليد التي تُحرّك حالة العنف الثوريّ ليطالبوا بقطعها، يخترعون لأنفسهم يداً. هكذا بالضبط. على الشاشات الإسرائيليّة يحدث ما لا يُمكن تصديقه، حالة إنكار مرضيّة للواقع، تحوير مذهل للحقائق واستغباء مفزع للمتلقّين، وإملاء للرسائل السياسيّة بشكل فوريّ وعلى الهواء مباشرة للمراسلين والصحافيين من قبل ممثلي الحكومة.. كأنها مشاهد مقتطعة من كوميديا الأربعينيّات الأمريكيّة التي تبالغ في وصف تفاهة الأنظمة الفاشيّة.

ضمن هذه الحالة يُقدَّم لنا «المسؤول» الجديد عن حالة العنف في فلسطين، مسؤول معنويّ، ضبابيّ وفضفاض لا يمكن إثباته ولا يُمكن نكرانه: التحريض الفلسطيني.. هذا نجم الصحافة الإسرائيليّة الجديد وعدوها، والمصطلح المفتاحيّ الذي يتكرر يومياً عشرات المرّات. عملياً، تلحق تهمة التحريض بواحد من اثنين:

1 ـ كل تعبير فلسطيني يتضمّن التعاطف أو التماهي مع مقاومة الاحتلال، أيّ التعبير الفلسطيني غير المجرّد من المضمون السياسيّ.

2 ـ كشف الحقائق التي تحاول إسرائيل أن تخفيها، والتي من شأنها، بطبيعة الحال، أن تُشعل الساحة الفلسطينيّة.

السلطة الفلسطينيّة، مثلاً، تُحرّض ضد إسرائيل لأنّها تُسمّي ميادين وشوارع في الضفّة الغربيّة بأسماء شخصيّات فلسطينيّة مثل يحيى عيّاش ودلال المغربي. ويحرّض مسرحيّون فلسطينيّون عندما يُنتجون مسرحيّة عن مناضل في سجون الاحتلال، بينما تعتبر المحكمة الإسرائيليّة العليا نداء مقاطعة إسرائيل «إرهاباً سياسياً»، أما الأحزاب السياسيّة الفلسطينيّة في الداخل فتُحرّض لأنها تدعو جمهورها للتظاهر «في فترة حسّاسة». ورثاء الشهداء وشعارات مثل «عاشت الانتفاضة» تكفي لمحاكمة شبّان فلسطينيين بتهمة التحريض للإرهاب وحبسهم أسابيع وشهورا طويلة (نحو 100 فلسطيني تمّ اعتقالهم خلال شهر تشرين أول/أكتوبر على خلفيّة منشوراتهم في فيسبوك). في مؤتمر المناخ الدولي (COP21) الذي عُقد بداية الشهر الماضي في باريس، استغلّ نتنياهو لقاءه القصير بأوباما ليشكو له تحريض السلطة الفلسطينيّة الذي يؤدّي إلى «قتل المواطنين الإسرائيليين يومياً»، بينما يفتتح الجيش الإسرائيلي وحدات «لمكافحة التحريض» عبر شبكات التواصل الاجتماعي. هذه كلها، تندرج في خانة التعبير عن مواقف ذات مضمون سياسي. من جهة أخرى، فما يندرج بسياق نشر الحقائق «التي من شأنها أن تشعل الأرض»، تشن الحكومة الإسرائيليّة هجوماً على الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس لأنه تحدّث عن الطفل الفلسطيني أحمد مناصرة في مؤتمر صحافيّ، وهو الطفل الذي أطلقوا النار عليه وأبقوه دقائق طويلة دون علاج طبيّ قبل اعتقاله بشبهة محاولة طعن، بينما تجمهر حوله الإسرائيليّون بالشتم والبصق، وهو ذاته الطفل الذي ظهرت تسجيلات لتعذيبه في غرفة التحقيق. أما نائبة وزير الخارجيّة (ووزير الخارجيّة هو نفسه وزير الإعلام، ووزير الاقتصاد، ووزير التعاون الإقليمي ونفسه رئيس الحكومة ــ بنيامين نتنياهو) فقد اجتمعت بمندوبين عن غوغل ويوتيوب من أجل فرض رقابة على «التحريض القاتل» عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مشددةً على «ضرر» نشر فيديوهات تُظهر إعدام الفلسطينيين.

وكذلك عاقبت إسرائيل الصحافي الالماني مارتن ليجان (ومثله المئات) ومنعته من الدخول إلى الأراضي المحتلّة لعشر سنوات بسبب كتاباته وتقاريره حول ما يحدث في فلسطين. وفي المرتبة الأولى لمسابقة التحريضات التي تزعج إسرائيل، نجد كل نشر لمعلومات حول تغيير «الوضع القائم» في الحرم القدسيّ الشريف.

المجتمع العصامي.. إرهاب!

منهجيّة استخدام «التحريض» لا تُبقيه في إطار المناكفة والمضايقات السياسيّة، ولا تكتفي باعتقال مناضلين، إغلاق مسارح، محاكمة برلمانيين فلسطينيين، وتقديم دعاوى أضرار بمبالغ ماليّة باهظة ضد من يدعو للمقاطعة. بل هي تؤسس بشكل مباشر لأخطر قرار اتخذته السلطات الإسرائيليّة بحقّ التنظيم السياسّي للفلسطينيين داخل إسرائيل منذ النكبة: يوم 17 تشرين ثاني/نوفمبر، أعلنت الحكومة عن حظر «الحركة الإسلاميّة»، منع نشاطها، إغلاق مؤسساتها ومصادرة كافّة أملاكها.

«الحركة الإسلاميّة» التي تأسست في العام 1971 انشقّت في العام 1996 ليصبح الشق «الشماليّ» منها أكبر حركة سياسيّة داخل الخطّ الأخضر، مرتكزاً إلى شبكة واسعة من المؤسسات والشركات التي تعمل في كافّة مجالات الحياة: مؤسسات تعليميّة، طبيّة، عمرانيّة، تجاريّة، قانونيّة، ثقافيّة، صحافيّة وغيرها الكثير مما تأسس ضمن مشروع «المجتمع العصامي» الذي قاده رئيس الحركة، رائد صلاح، بهدف الاستقلالية الاقتصاديّة والخدماتيّة لفلسطينيي الداخل عن مؤسسات إسرائيل. عملياً، أخرجت إسرائيل التمثيل السياسيّ لعشرات آلاف الفلسطينيين (من مواطنيها) عن القانون، وأغلقت 17 مؤسسة تُعيل مئات العائلات ويستفيد منها عشرات الآلاف. فما المُبرر في ذلك؟

نقتبس عن وزير الأمن الداخليّ الإسرائيليّ حرفياً من مقابلة إذاعيّة: «الحركة الإسلاميّة تُقيم نشاطاً فكرياً من شأنه أن يدفع الناس لتنفيذ عمليّات إرهابيّة. لديهم نشاط تحريضيّ، يموّلون حافلات لوصول الناس إلى جبل الهيكل (يقصد المسجد الأقصى) ويخلقون أجواء محتدمة في المنطقة، وهذه الأجواء المحتدمة قد تؤدّي لاحقاً إلى أعمال إرهابيّة. إنهم يموّلون مهرجانات وينادون للدفاع عن جبل الهيكل بالأجساد، ويموّلون حافلات ليرسلوا أناساً ليصرخوا ويحتكّوا بالزائرين، السائحين، والجنود، وهي كلّها أمور تشكّل حالة استقطاب وتمس بالعيش المشترك».

لقد صرخوا، ركبوا الحافلات، وأقاموا المهرجانات! هكذا «حرّضت» الحركة الإسلاميّة ــ فهي نجحت بمشروعها السياسيّ الذي تمسّكت به منذ سنوات طويلة، وكانت العلامة الفارقة فيه إطلاق المهرجان السنوي «الأقصى في خطر» عام 1996 والذي شارك بدوراته العشرين حتى الآن مئات آلاف المشاركين. كشفت الحركة للعالم بأن المسجد الأقصى يتعرّض لخطر إسرائيلي جسيم تارةً بسبب الحفريّات التي تجري تحته، وتارةً أخرى بسبب نيّة تقسيمه المكانيّ والزمانيّ كما حدث في الحرم الإبراهيميّ في الخليل بعد المجزرة عام 1994 (هناك، بالمناسبة، منع الجيش رفع الآذان 70 مرّة خلال شهر أيلول/سبتمبر الفائت فقط). كسرت «الحركة الإسلاميّة» التعتيم الإسرائيليّ، راصدةً التغييرات البطيئة جداً التي تنفّذها إسرائيل على الأرض بهدف تطبيع مسارات ومواقيت حركة المستوطنين في باحة المسجد الأقصى بواسطة التكرار اليومي للاقتحامات في ساعات الصباح (السابعة والنصف حتى الحادية عشرة) والظهر (من الواحدة والنصف حتى الثانية والنصف ظهراً) بينما هي تمنع دخول أغلبيّة الفلسطينيين الساحقة في ساعات تواجد المستوطنين، إضافةً إلى فرض تقييدات بشكلٍ دائم على الفلسطينيين الداخلين إلى الحرم بحسب معايير الجنس والفئة العمريّة.

نظام الطوارئ دستور إسرائيل

تسمح إسرائيل بهامشٍ من التعبير والتنظيم والتمثيل السياسيّ طالما ابتعد عن حيّز التغيير الفعليّ للوقائع السياسيّة التي تفرضها على الأرض، أي ابتعد عن النموذج الذي قدّمته «الحركة الإسلاميّة» (وهذا، بمعزل عن مواقف الحركة الاجتماعيّة والطائفيّة الخطيرة). يمكن للفلسطينيين داخل الأراضي المحتلّة عام 1948 أن ينتظموا في جمعيّات، أحزاب، حركات، أو أي إطار تنظيميّ، أما النظام الصهيوني فيحتفظ بحقّ النقض لأي من هذه التنظيمات بواسطة استخدام قانون أنظمة الطوارئ المُفعّل في إسرائيل منذ نشأتها، والذي بحسبه وقّع وزير الأمن على قرار حظر الحركة الإسلاميّة. وأنظمة الطوارئ هذه التي تتيح منظومة واسعة من الصلاحيّات الإداريّة بيد الحكومات، ليست أداة لدى السلطات الصهيونيّة، إنما هي جزء جوهريّ من عقليّة النظام ومنطقه، ومن دونها لم تكن إسرائيل لتوجد ليوم واحد. فهي تتبع قانوناً انتدابياً أكبر من الدولة سناً، ووجوده سابق لوجودها، حتى نكاد نقول أنه يحملها على كفّه باعتباره جامع الصلاحيّات الأمنيّة للدولة. وعندما يتناقض القانون المدنيّ في دولة الاستعمار مع نظام الطوارئ، يُغلّب الأخير على الأوّل. وبكلمات أخرى، فإن قانون الطوارئ هو الدستور الحقيقي لإسرائيل.

في العام 2007، أصدرت المخابرات الإسرائيليّة تصريحاً رسمياً بمصادقة المستشار القضائي للحكومة (أي أن التصريح لم يكن زلة) تؤكّد فيه أن أجهزتها «ستعمل على إحباط أي تحرّك للمسّ بطابع دولة إسرائيل اليهودي والديمقراطي، حتى لو كان نشاطاً قانونياً متاحاً في نظام ديمقراطي». في العام 2013، على أثر الاحتجاجات ضدّ مخطط «برافر» لإفراغ صحراء النقب من أهلها، صدرت تصريحات عديدة من مسؤولين إسرائيليين يؤكّدون بأن «الدولة لن تسمح بأي طموحات قوميّة لدى العرب في إسرائيل». هذا المنطق الأمنيّ المؤسِّس لأنظمة الطوارئ، الذي لا يرى إذاً الفلسطينيين إلا كمعطيات أمنيّة، والذي يُصر على مصادرة أيّ إرادة أو طموح جمعيّ لهم، هو الذي يعجز اليوم عن التعامل مع التمرّد في القدس والضفّة. ولأنه يصطدم بالإنسان الفلسطينيّ الذي لا ينتمي لفصيل ولا قائد له ولا قوّة إقليميّة تسنده، فهو يحاول أن يكافّح الإنسان الفلسطينيّ بواسطة منعه من تداول المعرفة المسيّسة، تلك التي تكشف الحقائق، وتلك التي تعبّر عن الموقف منها..

ولأن العسكر ومجتمعهم ظلّوا دون أجوبة لواقعهم الأمنيّ، فهم بدل البحث عن الأجوبة الإنسانيّة ـ إنهاء كل امتيازات اليهود في فلسطين ـ يحاولون ملاءمة الأجوبة القديمة للواقع الجديد مؤطرينها في مصطلح «التحريض الدمويّ».

مجد كيال

كاتب فلسطيني من حيفا

سوسيولوجيا الكتابة

مدخل إلى تداولات المعجم الجنسانيّ العربيّ

الكتابة، ابتداءً،عملية ذاتية. إنّها أيضا جهد تراكميٌ يخضع، إلى حد بعيد، لمؤثرات موضوعية تتصل بالحقل السوسيولوجيّ. ولهذه العملية صفة التركيب. فالظاهر أن الفرد (الكائن الاجتماعي) يحدس بذاتية عالية إذ ينشئ لغة أو خطاباً. ويكون نفس هذا الخطاب تعبيرا أو انعكاسا لمجالات واستخدامات لغوية قد تشكلت عبر الجماعات وخلال أمد زمني موغل. إنها استخدامات تتحكّم بالخطاب المُفترض، تنوعا أو تفرّدا أو تظهيرا لحاجات تعكس جليًا مجملَ أزمات الوعي بالمحيط والجماعة. في هذا السياق، تكون الكتابة بنية فوقية مساعدة في تشكيل تصورات عامة عن خريطة الوعيَ الذاتيّ للفرد وللجماعة بقضية اجتماعية راهنة. لا تقتصر المسألة على الحقول المعجمية المتداولة واشتقاقاتها الظاهرة، بل تتعداها إلى أن تؤشر النصوص والمتون، كتابة أو كلاما، لسياقات التحولات الجماعية العميقة. وقد تصل النصوص إلى حدّ تقديم حدوسات بمآلات تخصّ مجمل المبنى الاجتماعي.

عمليا، قد يكون التحليل أو البحث عن بنيات معجمية تقع في ثبات تداوليّ نسبيّ خلال حقبة معينة مؤشرا سوسيولوجيا بالغ الإفادة في تصوّر وعي الأفراد والجماعات بطبيعة التحديدات والتقسيمات والإكراهات التي تمارس باللغة المتاحة للتداول. نتحدث عن مجمل الإكراهات إذ تصيب مجال الجماعة التداوليّ، وتستعيد، عبر اللغة والتراكيب المعجمية، تظهير كل القضايا السوسيولوجية الطارئة أو تلك القضايا التي تكون مشدودة إلى طبقات من الوعي النفسي والثقافي الذي يخص طرائق تفكير الجماعة. بهذا المعنى، يحدس المعجم المتداول، بما هو خطابٌ أو سلطة كلامية، بعمليات التحول في مختلف البنيات، السياسية أو الاقتصادية، أو ما يطال مجمل ما يتأسس عليه سلوك الفرد والجماعة في مسائل إشكالية مطروحة وعديدة، من قبيل الجندر والتمييزات العرقية والإقصاءات السلوكية.. مثالا لا حصرا.

لا تكون اللغة بمعجمها المتداول، كخطاب أنشأه المتكلم الحامل، دالة من غير محمولها الخارجيّ وظرفيتها. وقد تتبدل دلالات المتون الكلامية والكتابية تبعا لطبيعة تداولات المتون ذاتها بين حقبة زمنية وأخرى. بهذا المعنى، يكون من المفيد تجنب إسقاطات الخطابات القديمة التي تنشئها الجماعة حول ثيمة أو تصوّر أو نمط تعبير معيّن يخصها حضاريا، على واقع معاصر أو محدّث في سبيل بلوغ استنتاجات محددة في قضية إشكالية راهنة لها طابع سوسيولوجيّ. تتسم هذه الإسقاطات بالعبثية، إذ لا تأخذ بالاعتبار عمليات التحول التاريخيّ الدلاليّ المشبوكة، قوليًا أو كتابيًا بتحولات جذرية في الاجتماع.

إلى المعجم الجنسانيّ العربيّ

لم تكن استخدامات اللغة العربية، لناحية تراكيبها المعجميّة واشتقاقاتها التداولية الفصيحة، خلال حقب ماضية من عمر الحضارة العربية الإسلامية، مقنّنة في ما يتصل بموضوع التعامل مع «الجسد». الجسد بما هو أداة أو ثوب للروح التي من شأنها الاتصال بالمفارق. يكون الجسد هنا مدار الجاذبية والاهتمام الفقهائي التأليفيّ من جوانبَ لا يعدّ بها هامشا بحال من الأحوال. ثمّة احتفاء، أوّلا، بتلك الهبة. وهي تغدو، تاليا، موضوعا مفصّلا مركزيًا، للتشريع في سبيل السيطرة على مجالاته الواقعية أو التأويلية في وعي الجماعة المشكّلة. في هذا الحيز، لا ينفتح الجسد، كآلة للجنس وإنتاج النوع، بفرعيه (تأنيثا في الغالب) على التداول اللسانيّ الجنسانيّ إلاّ بقدر ما يكون هذا الانفتاح نفسه تعبيرا أصيلا ومتباسطا في آن عن المساحة المفترضة والممكنة والمسيطَر عليها لهذا التداول. لا يستقيم في هذا الإطار أي استنتاج من الاستنتاجات الدارجة المفتعلة عن حقبة ماضية تُعلي من شأن التداول اللسانيّ الجنسانيّ التراثيّ «الحرّ» على حساب المعاجم التداولية المقنّنة اليوم من جراء الإطباق الرقابيّ العموميّ. لا يكون استنتاج من هذا النوع قابلا للتصريف المنهجيّ، بسبب تفاوت الفضاءات الإبستيمية بين المجالات التداولية للمعاجم العربية الراهنة، ومجالات التفكير التراثية باستخداماتها المعجمية. نتحدّث عن مستجدات سوسيولوجية شائكة معطوفة على تماسات ثقافية مغايرة. مستجدات تطرح على استخدامات المعجم اللغويّ الحديث أسئلة تعكس في جوهرها إبستيمية الحداثة من خارج الحاجات أو التصورات التداولية الفقهائية المنشأ التي درجت عليها مجمل التصنيفات، ومنها تلك المصنفات التي يكون موضوعها الجسد/الجنس.

هذه التفاوتات تكون في العمق محفّزا لمختلف الأجهزة السلطوية كي تراقب التداول المعجميّ في الفضاء الاجتماعيّ العام. في سياق كهذا يكون مفهوما إلى حدود بعيدة عجز هذه البنية الرقابية، برغم انتمائها للفضاء الإبستيميّ الحديث شكلا، على تمرير نسخة، ولو فقهية، لمصنّف تتضمن لفظا جنسانيا واضحا، محيلة هذه النسخة على عمليات التحوير أو الحذف أو استدراج الترادفات. الأمثلة كثيرة في هذا الشأن، وليس أدلّها مؤلفات الإمام السيوطي الكبير (المتوفى 911 للهجرة): الوشاح في فوائد النكاح (الجماع محل النكاح)، نواضر (نواضر الأيك، مع حذف القسم الثاني)، فضلا عن سواها من مصنفاتٍ للتيفاشي والنفزاوي والتيجاني..

السيطرة

عمليا، ليس التداول المعجميّ الجنسانيّ بالغ الثراء طارئا على اللسان العربيّ. إنّه شائع ولا ينفصل عن مخيال جنسانيّ تراكميّ وحكائي متغلغل في نسيج القصص والسير والأساطير العربية. إنه أيضا، بوجهه الأناسي العام، حاجة. وهو بشكله التداوليّ الحاليّ، لناحية تفاوتاته ومساحاته واستخداماته الكتابية أو الكلامية الشوارعيّة أو تقسيماته الكلامية على ألسنة الجنسين، مؤشرٌ بالغ الخطورة على طبيعة الوعي الراهن أو التراثيّ بالجسد كأداة إنتاج تَدخلُ السلطةُ في صلب تكوينها.

من هذا الوجه، لا يكون التداول الجنسيّ الراهن والواقع في الاحتجاب والمسيّج بالمحاذير الأخلاقوية، شأنا هامشيا. إن آليات الحجب والرقابة الكتابية تسوق التداول المعجمي الجنساني نحو مسارب هي نتاجٌ طبيعيّ للتفلتات الموضوعية من شبكات الحجب والرقابة. إنها تداولاتٌ صارت تنجز أشكالها واشتقاقاتها الخاصة المفترضة، حكائيا أو كتابيا أو فنيا، في المجالات السوسيولوجية التي تنهزم عندها مفاهيم الرقابة أو تبدو غير ذات جدوى (شتائم مبتكرة متداولة عبر سياقات محددة ضد سلطة ما، جداريات تستلهم رسوما هجينة لها إيحاءات جنسية، موسيقى تحاكي مفاهيم تعاكس باللفظ والجاذبية كل سعيّ إلى قولبة الجسد وتنميطه..). نتكلّم عن تفلّتات قد تصل تراكماتها إلى حدود صداميّة تولّد أشكالا لا حصر لها من التماسات العنفية مع السلطة (بمفهومها السيّال) أو تولّد فوضى في الانتظام العام، خصوصا في البيئات العربية الريعيّة الاستهلاكية التقليدية التي تعاني خواء معرفيا مخيفا.

في الخلاصة، لم يكن الاشتغال الكتابيّ أو التعبيريّ في المجال العربيّ العام حرّا بالمطلق أو حياديا في يوم من الأيام في ما يتصلّ الجسد. الجسد بما هو، فوق قيمته الذاتية ودلالاته الحميمية، مفهومٌ جوهرانيّ لا تطمئن السلطة، أيا تكن، بغير حيازة كامل عدته التحفيزية اللغوية التداولية. تلك العدة التي تنتجُه وتكونُ نتاجَه في آن.

حسن نصّور

كاتب من لبنان

صلات النسب

العالم بأسره في اضطراب عظيم. صحيح أنه لا وجه للمقارنة بين المشكلات الكبيرة في البلدان المترفة وبين مصائب بلداننا، لكنه لم يعد من الممكن التمويه على صلات النسب التي تربط أطراف العالم وبقاعه: البورصة الصينية تُغلق على تراجع؟ يخرج ألف اقتصادي ليشرح أن ذلك نذير أزمة أشد عصْفاً من تلك التي وقعت في 2008. ويقول بعضهم إن الاقتصاد الصيني هو رئة العالم! يُضرَب العراق ويُدمَّر بإمعان، ويتباهى رئيس أميركي أبله بأنه «انتصر»، فيولد «داعش» الذي جعل «القاعدة» تبدو شاحبة بالمقارنة مع ارتكاباته، ووحده الله يعلم ماذا سيولد بعد حين في سياق «الحرب على الإرهاب» التي تصيب كتلاً بشرية بأكملها، تُصنّف كـ «أضرار جانبية» لذلك العبث المقيت. يُمارَس اضطهاد وإقصاء واحتقار لشرائح واسعة من المنحدرين من الهجرة في فرنسا (وسواها)، الذين اختزن آباؤهم وأجدادهم ذاكرة الاستعمار المريع لبلدانهم، ثم استخدامهم كأيدٍ عاملة مستعْبَدة لدى المستعمِر في أشق المهام؟ يتجه بضعة منهم (يكفي هنا بضعة لارتكاب جرائم كبرى) إلى الرغبة بإلحاق الأذى الأعمى بواسطة الإرهاب. تتلاعب تركيا بالمسألتين السورية والعراقية، سعياً لإرواء مطامح إمبراطورية وأخرى شخصية يصنفها بلا تردد أي مختص نفسي كجنون عظمة؟ تتحول المسألتان إلى قنابل موقوتة تهز تركيا في كل حين، ويظهر كم أن التباهي بالاقتصاد والسياحة المزدهرين أجوف. تنكر إسرائيل «القوية» وجود الفلسطينيين الذين تحتلهم وتضطهدهم إلى حد الاستباحة؟ يُردّ عليها بالمقصات وسكاكين المطبخ..

الأمثلة لا تُحصى، تُثبت كلها أنه لا يمكن حصر البؤس بكل أشكاله في دائرة مغلقة، وأنه حتماً سيفيض ويقض مضاجع الجميع: مسببيه و «الأبرياء»، تماماً كما أن استغلال الأرض بلا حساب وتلويثها بلا وازع طمعاً في أعلى أرباح بأقل كلفة، يمكنه أن يقضي على الأرض وعلى البشر الذين يسكنونها: الـ1 في المئة من أصحاب المليارات والمعدمون سواء بسواء، وأن الاحتماء في قصور لن ينفع ساعتها. تهويل ولن يحدث؟ ولكنه يحدث كل يوم، ويمكن للأعظم أن يحدث.. وهو يوشك.

قدرٌ لا فكاك منه؟ بل سوء مقاربة رعناء وقصيرة النفَس، لا يحلها استخدام أدوات من طينتها في صراعات وسجالات بغيضة وعقيمة. اليوم، تحتاج البشرية كلها إلى منظومة كاملة مختلفة. ليس الأمر يوتوبيا بل هو عملي ومُلحّ!

نهلة الشهال

العربي السفير

قضيـــة

الحياة في نهاية المطاف تغلب، وإن بدا غير ذلك.
والبشر راشدون مهما ارتبَكوا أو اضطربوا أو تعثرت خطواتهم.
والنهايات ليست نهايات، لأنها تتشابك ببدايات جديدة.
رضوى عاشور، أثقل من رضوى

«بازل» الأحوال العراقيّة

كاظم حيدر ـ العراق

بدا العراقيون لحظة نيسان / أبريل عام 2003 في العراق، حين أسقطت دبابات الاحتلال الأميركي تمثال صدام حسين وسط بغداد، وكأنهم أمام لوحة «بازل» كبيرة بعد أن تهدّمت لوحة «الحزب الواحد» الذي ما فتئ يضيف القطعة تلو الأخرى لبازل البطش. لم يلقَ أهل بلاد ما بين النهرين حينها سوى قطع متناثرة لا تصلح لتكوين مشهد مكين لمستقبلهم «الجديد» التالي لدولة البعث. وفيما كان العالم يتفرج على مشاهد لعراقيين يحرقون مؤسساتهم ويسرق المعدمون منهم الأثاث منها وما تبقّى من مال في المصارف، كان هناك آخرون (لم تذهب إليهم العدسات ولم ترصدهم) تتملكهم حيرة كبيرة. وجوم كبير وقلق يتعاظم سادا شرفات أطلّ منها العراقيون على مستقبلهم، كان قد نجح فيلم «بشأن بغداد» للروائي العراقي سنان انطون ومجموعة من زملائه بتسجيلها، ممسكين بنبض شارع استفاق حائراً على واقع جديد. من وسط الركام القديم والخراب الجديد، بدا العراقيون ممسكين بقتات من لوحة بلدهم: بعضها ملون بسعادة سقوط صدام حسين، وبعضها ممسوح بالقلق مما تضمره الولايات المتحدّة الأميركيّة من نيات.

قطعة الديموقراطية وقطع الفساد

كان الاحتلال الذي جاء رافعاً راية «التحرير» قد أعدّ مسبقاً قطعاً لملء الفراغات في البازل العراقي المنقوص، تحمل عناوين براقة تنضوي تحت حتميّة الديموقراطية. من صناديق الاقتراع والوعود بالتمثيل الكُليّ للطوائف في الحكومة والبرلمان مروراً بخلق صور المسؤول الموظّف والمواطن المُدلل إلى دولة الرفاه من المال والسيارات والمنازل والسفر للسياحة في دول العالم بالجواز العراقي. كانت قطعة البازل هذه تُزجّ عنوة إلى جانب قطع دموية وفضائحية معدومة الأخلاق: فضيحة سجن أبو غريب، وهدم الفلوجة فوق رؤوس ساكنيها، والقتلى من العراقيين على يد القوّات الأميركية في الشوارع (قتل في الشهر الذي اجتاحت فيه القوات الأميركية بغداد 3977 مواطناً عراقياً مدنياً)، وانتشار الميليشيات وصعود تنظيم «القاعدة». وأمام مشاهد متنافرة، تراكمت وعود تحثّ على الصبر حاذفة المشاهد السيئة من لوحة المستقبل، فيما تجند رهط من الكتبة العراقيين لتثبيت أن لا ديموقراطية إلا وتمر بطريق الآلام لتصل في نهاية المطاف إلى التكامل في هيكل دولة موحدة راسخة.

وبموجب منطق الغاية تبرر الوسيلة، مهّد الاحتلال لـ «الدولة العراقية» لأن تقام على أعمدة فساد متضخم وبيروقراطية معقدة وغير ناجعة. كان أبرز هذه الوسائل هو صعود آلية عمل المقاولات التي تُسلّم من القوّات الأميركية للمقاولين المحليين لإنجاز مشاريع بناء أرصفة ومدارس وقواعد وسجون وما إلى ذلك، إذ ما أن يسلم المسؤولون الأميركيون المقاولة إلى شركة كبيرة حتى تسلّمها هذه إلى واحدة أصغر منها والأخرى تسلّمها إلى أصغر، حتّى تصل إلى عامل صغير نسبة 2 في المئة من الأموال التي تلقّتها الشركة الأولى ليقوم بتنفيذ المشروع الكبير بمواصفات سخيفة، هذا إذا ما نفّذ المشروع بالأساس. ومن أجل تنفيذ هذه المشاريع خصّصت الإدارة الأميركية نحو 60 مليار دولار، «ضاعت» أموالها بين قبائل الشركات، وأقرّ المفتش الأميركي بأن 40 في المئة من هذه المشاريع عانى «أوجه خلل كبرى»، هو، وفقاً للتلطيف الأميركي، لا يُعادل في لغة الواقع أكثر من فساد يتمّ التحقيق فيه حتى الآن من قبل الحكومات الأميركية المتعاقبة. وهو تحوّل إلى منظومة متكاملة لإدارة البلاد، لا سيما بعدما تصدّر العراق المراتب الأولى بالفساد في سلّم منظمة الشفافية الدولية منذ عام 2005 وحتّى الآن.

وقد وصل التغاضي والتواطؤ الأميركي مع مشروع حقن الفساد في جسد العراق أوجّهُ في العام 2007 في الصراع ما بين النائب الديموقراطي في مجلس النواب الأميركي هنري واكسمان والرئيس الأميركي جورج بوش، إذ أخذ واكسمان يدقّق ويبحث في ملفات فساد في التعاقد مع شركات أثناء غزو العراق. تكشّف لواكسمان أن عدداً من العاملين مع الرئيس الأميركي يمتلكون أسهما في الشركات التي تعاقد معها البنتاغون، كما تكشّف له تورط الحكومة العراقية التي يديرها نوري المالكي الذي لم يمضِ سوى عام على وجوده في السلطة، بعدد من ملفات الفساد، إضافة إلى ان المالكي مَنَعَ بقرار شخصي مساءلةَ أي وزير إلا بإذنه. حينذاك، استضاف واكسمان ومجموعةٌ من الديموقراطيين القاضي راضي حمزة الراضي، أوّل رئيس لهيئة النزاهة في العراق من 2004 إلى 2007، والهارب توّاً إلى الولايات المتحدة، ليقدم شهادة أمام مجلس النواب الأميركي عن هدر وفساد حكومة المالكي وتكتّمها عنهما. إلا أنه سرعان ما اصطدم بما سمّاه «تجاهل» الخارجيّة الأميركية لجميع الملفات المعروضة. ولن يبدو مستغرباً أن يترافق هذا مع تشديد بوش في أكثر من مؤتمر صحافي على القول إن «المالكي رجلنا في العراق». والحال هذه، دخلت مجدداً قطعة بوش إلى بازل الأحوال العراقيّة، وطُردت قطعة واكسمان منها، لا سيما بعد أن تحقّق منجز أمني للمالكي تلخّص بالقضاء على «جيش المهدي»، الميليشيا التابعة لزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، في محافظتي بغداد والبصرة.

الدولة النهابّة

وإذا ما كان أحدٌ يفتّش عن فساد حكومة المالكي في مجلس النواب الأميركي، ويزعجه ضياع أموال العراقيين وتبديدها، فإن العراق في تلك الأوقات كان قد أسس قواعد لاستمرار النهب واستفحاله بمشاركة جميع الأحزاب، حتّى تلك الموجودة خارج السلطة، التي رضيت باحتلال مقرّات تملكها الدولة واعتبرتها حقّاً لها. استفحل الفساد حتى في جهاز القضاء والمؤسسات التشريعية، وبعضها أخذت تُشرّع له القوانين التي تتُيح النهب والسيطرة على مقدّرات البلاد، فلم يتوانَ أعضاء مجلس النوّاب العراقي عن التصويت على تحويل قرض قدره 60000 دولار لشراء سيارات إلى هبة، والحصول على عقار في مكان يختاره النائب، بالإضافة إلى تصويتهم للحصول وعائلاتهم على جوازات سفر ديبلوماسية صالحة للعمل لعشر سنوات، كل هذا في رزمة من التشريعات «قوننها» «نواب الشعب» في جلسة سرية عام 2009 متجاوزة «فيتو» رئاسيا لمرّتين. ثم جاءت الدورة الثانية للمالكي في رئاسة مجلس الوزراء ما بين السنوات 2010 ولغاية 2014 لتثبيت قوام الدولة النهابّة بتحويله الوزارات والمؤسسات الرسمية إلى إقطاعيات للأحزاب المشاركة في الحكومة، ما أدى إلى تضخّم أعداد الموظفين في تلك المؤسسات بفضل صفقات غير معلنة بين هؤلاء وأحزاب السلطة، مؤدياً إلى انهيار القطاعات العامة على حساب الفرد العراقي الغارق في الفقر.

وما فتئت قطعة الديموقراطية تتصدر البازل العراقي المتآكل، معززة بأقوال رجال الدين عن حتمية التمسك بالمشروع الديموقراطي العراقي. إلا أن حتميّة أخرى كانت تأخذ سياقها في الواقع بصرف النظر عن كل التنظيرات الديموقراطية، وهي تحوّل الأحزاب من أوليغارشية متفاهمة إلى أوليغارشيات يسعى إلى كل منها إلى بسط النفوذ والحصول على الأموال والسلطة، ربما تكون أبلغها لحظة 2011 التي اجتمعت فيها بعض الأحزاب في إقليم كردستان من أجل سحب الثقة من المالكي بعد أن أخذ يتفرّد بالسلطة. بيد أن هذا لم يكن اجتماعاً من باب الحرص على إنقاذ البلاد وإنما لتوسيع شبكة اللصوصية لمصلحة كل حزب من الأحـزاب، وكأنما البلاد لم تعد تصلح إلا لسلطة فاسدة!

نُهّاب الدولة

لم يعد خافياً أن اللصوصية والصراع على السلطة بين الأحـزاب العراقيّة يشكلان أبرز الأسباب التي أدّت إلى سقوط ثلث البلاد في حزيران / يونيو عام 2014 بيد تنظيم «داعش». كان المالكي السّاعي إلى تحويل العراق من النظام البرلماني إلى الرئاسي قد سيطر على المؤسسات الأمنيّة وأغرقها بصفقات الأسلحة الفاسدة، علاوة على تكوينه شبكة قرابية – لا تفقه في العلوم العسكريّة شيئاً – لإدارتها. بينما أخذ ساسة المحافظات التي تعاني من داعش واشباهه يوغلون أكثر في الفساد، ويغرقون السكان في الفقر والبطالة والمشاريع الخدميّة الوهميّة. ليس هذا حصرياً في العراق، بل حوّلَ حكامُ دول عدة الفساد إلى نظام بذاته، بمساهمة ودعم دول غربيّة، كما تشير الباحثة سارة شايز من معهد «كارنيغي» في كتابها «لصوص الدول»، مشيرة الى بلاد مثل نيجيريا وأفغانستان اللتين تنافسان العراق في معدّلات الفساد على قائمة منظمة الشفافية الدوليّة. والفساد عامل أساسي في تراجع وغياب الأمن في هذه البلاد. وتعتبر شايز يأس السكّان وعزوفهم عن التعاون مع الحكومة من أهم عوامل نمو التطرّف. في السياق العراقي تقدم مدينة الموصل مثالاً بليغاً لذلك، إذ قبل عام من سقوطها بيد «داعش»، كان نحو 70 في المئة من سكان محافظة نينوى يعتقدون إن انعدام الأمن والبطالة أبرز مشكلتين تواجههم، ورأى 35 في المئة منهم أن الأوضاع في محافظتهم تسير نحو الأسوأ، في الوقت الذي أبدى 45 في المئة من سكان الأنبار عدم رضاهم عن أوضـاع محافظتهم، وهي المحافظة التي كانت تشهد تظاهرات تطالب بإطلاق سراح المعتقلين غير المُدانين وسوى ذلك من مطالب، ولكنها سُرعان ما ووجهت بالقمع. إلا أن التمثيل الأكثر وضوحاً ليأس سكّان هذه المحافظات من تغيّر أحوالهم هو عدم ثقتهم بالانتخابات التي تُجرى، إذ رأى 82 في المئة من نينوى، و89 في المئة من الأنبار، أن مفوضية الانتخابات غير حيادية في عملها، بحسب «مركز أفق» لقياس الرأي العام. وجاء هذا اليأس بالتوازي مع ارتفاع نسب الفقر في تلك المحافظات، ففي نينوى بلغت نسبة الفقر نحو 35.5 في المئة من السكّان، وفي الانبار بلغت نحو 15.4 في المئة، وفي صلاح الدين نحو 16.6 في المئة، وفقاً لإحصائية وزارة التخطيط لعام 2012، مضافاً إلى كلّ ذلك حجم البطالة المرتفعة. وإذا ما كانت هذه المحافظات ليست أسوأ حالاً من محافظات أخرى يقبع نحو نصف سكّانها تحت سطوة الفقر مثل محافظة المثنى، إلا أنّها كانت تشهد حملات قمع واعتقالات بشكل متكرّر، الأمر الذي جعلها بيئة متفجّرة على الدوام.

حال تلك المحافظات بات ينطبق اليوم على المحافظات الجنوبيّة والوسطى التي أخذ نجم الميليشيات يسطع فيها بعد أن ردّت خطر تنظيم «داعش» عنها، وهو ما أخاف الأحزاب المتجذرّة في «العمليّة السياسية» وجعلها «تقونن» وجود الميليشيات من خلال تكوين «هيئة» تابعة لرئاسة مجلس الوزراء من أجل السيطرة على وجودها في المستقبل، فضلًا عن تشجيع بعضها على تكوين أحزاب سياسيّة لخوض الانتخابات، وهي صفقة زبائنية جديدة.

تكمن المفارقة في كون «لصوص الدول» هم الأكثر حرصاً على تشريع القوانين والالتفاف عليها من أجل توسيع شبكة المصالح الشخصيّة بحسب سارة شايز، وهذا ما جعل العراق أيضاً من أكثر الدول التي شكّلت لجان تحقيق في قضايا كبرى تبدأ من صفقات الفساد، ولا تنتهي بسقوط مدوٍ لثلث البلاد بيد تنظيم إرهابي. إلا أن أحداً لم يُقدَّم إلى القضاء ليحاسب على أفعاله سوى أكباش فداء من موظفين صغار في هذه المؤسسة أو تلك.

وأما الخسارة فمطبقة حتى على أبطال الفساد أنفسهم، بعد فقدانهم لمنصّات درّ المال الكبرى. فنوري المالكي، المقاتل لولاية ثالثة بخلاف القانون، قال: «أنا وجميع السياسيين فشلنا ويجب عدم اعطائنا أي دور في رسم خريطة العملية السياسية في العراق»! وأياد علاوي، أحد أبرز عرّابي احتلال بغداد، بدا أكثر يأساً حين قال إن «العملية السياسية ماتت، بل هي وُلدت ميتة أساساً، لأنها قامت في ظل احتلال وعلى أساس الطائفية السياسية والتهميش والإقصاء والترويع والقهر والدمار»..؟!

وإذا كان «الصقور» بهذا اليأس، وهم الذين أهدروا حوالي تريليون دولار في صفقات فاسدة دون أن يُحاسَبوا، فكيف بحال العراقيين الذين يشاهدون لوحة أحوالهم على وشك أن تتهدّم من جديد، بينما لم تكن لهم أيّ يد في صناعتها؟

عمر الجفال
كاتب صحافي من العراق

المؤرخ خالد فهمي يكتب عن الإسكندراني
عن مميزات جيل الثمانينيات، وعن إبداع الباحث
وانتقاداته لسلوك السلطة كجزء من واجبه الوطني

(...) وبالتالي فلن أعيد نشر ما كتبته سابقا. أود فقط إضافة ثلاث نقاط:
– الأولى هي أنني اعتبر إسماعيل نموذجا ساطعا لأجمل وأشجع ما في هذا الجيل من المصريين والمصريات، جيل الثمانينيات. هذا جيل نشأ في ظل الخواء المباركي، وانهيار التعليم، وانسداد أفق العمل السياسي، واستفحال أخلاق وسلوكيات اقتصاد السوق النيوليبرالية. وبالرغم من كل هذه الظروف القاتمة، فإن اسماعيل، شأنه شأن الآلاف غيره الذين ساهموا في ثورة يناير، لم ييأس، ولم يهاجر، ولم يكف خيره شره. بل اجتهد وثابر وساهم قدر استطاعته في رفعة وطنه وعزته. ولمن يود الإطلاع على كتابات اسماعيل الإسكندراني، ولمن يريد الوقوف على نماذج من مجهوده البحثي، فليراجع مقالاته في السفير العربي أو المدن أو البديل.
– الثانية هي الإشادة بقدرات اسماعيل البحثية ليس فقط في مجال العمل الصحافي واهتمامه بقضايا سيناء والأعمال الجهادية هناك، بل أيضا في مجال البحث التاريخي. انظروا مثلا لمقاله الفذ عن تاريخ ميدان العتبة. المقال كان بعنوان «كيف يحكي ميدان واحد قصة شعب»، واعتبره مثالا جميلا لكيفية كتابة تاريخنا نحن، الشعب، وليس تاريخ الدولة والسلطة، تلك الكتابة التاريخية العقيمة التي ندرسها في مدارسنا والتي ترسخ قيم الخنوع والانبطاح أمام الدولة وأجهزتها، والتي تمحو أي أثر لنا كشعب في تاريخ بلدنا. هذا مقال ينم عن قدرات بحثية نادرة بالإضافة طبعا للغته الجزلة وطريقة العرض الشيقة. فلا غرابة أن ينال، وباستحقاق، جائزة هاني درويش للمقال الصحافي الاستثنائي لعام 2014.
– أما النقطة الثالثة فهي أنني مندهش فعلا من تهمة الانضمام لجماعة لإخوان المسلمين التي وجهتها له نيابة أمن الدولة العليا. فاسماعيل أكثر من درس وفند وفضح مقولات الإخوان وغيرهم من الجماعات الإسلاموية، التكفيرية منها أو الجهادية، كتاباته المشار إليها عاليه خير دليل على ذلك. مشكلة كتابات اسماعيل الإسكندراني أنها لا تعطي الضوء الأخضر للشرطة أو الجيش في ما يقومان به للتصدي للجهاديين، بل ينتقدها بشدة ويلفت أنظارنا جميعا لخطورتها على أمن البلد واستقراره. فهو دأب على أن يوضح من معايشته لأهل سيناء أن بعضاً من أعمال الجيش ضد الجماعات الجهادية (وأهمهم أنصار بيت المقدس الذين كانوا يغازلون القاعدة ولكنهم انحازوا لداعش في النهاية وبايعوها) يمكن أن يكون لها أثر عكسي، إذ أنها يمكن أن تؤلب السيناوية على الجيش وتخلق بيئة لظهور جيل جديد من الجهاديين الذين يكفّرون أفراد الجيش والشرطة ويستحلّون دماءهم.
هذه أفكار جريئة لا شك، فهي تدعونا للتأمل والتفكير في تكتيكات الجيش والشرطة وإستراتيجيتهما في مواجهة الجماعات المسلحة. ولكن هذه الأفكار لا تجعل من الفرد منتميا لجماعة الإخوان، أو معاديا للدولة ومؤسساتها. على العكس، هذه أفكار تنم عن حس وطني عميق، فهي نابعة من إدراك لما يواجه هذا الوطن من أخطار، ومن إحساس بالمسؤولية يحتم على حامل هذه الأفكار المخاطرة بالتعبير عنها على أمل فتح نقاش مجتمعي حولها. فنحن كلنا قلقون على مستقبل البلد، ومرعوبون مما نشاهده يوميا من فظائع ترتكب في البلدان المجاورة. مشكلة إسماعيل أنه لم يدع تلك المخاوف تكبله، ولا استسلم لخزعبلات المؤامرات الأجنبية، ولا قرر أن يخلد إلى الراحة والدعة تاركا الأمر لـ «أولي الأمر»، بل اجتهد وتعب وشارك بعلمه وبقلمه.
فأقل ما يمكننا عمله اليوم أن نقف متضامنين مع اسماعيل الإسكندراني في محنته، وأن نطالب بالإفراج الفوري عنه وعن الآلاف غيره من خيرة هذا الشعب وأطهره، الذين يقبعون في السجون لا لشيء إلا لحلمهم بوطن حر آمن ومستقر
#الحرية_لاسماعيل_الإسكندراني

مؤرخ وكاتب وأستاذ جامعي
النص منشور على : https://www.facebook.com/notes/khaled-fahmy

فكـــرة

مصطفى أبكر 13 + 13

عندما كان الطفل طفلاً قرّر أن يترك عائلته ويمضي مع رفيقيه إلى أرض مقدّسة. لم يخبر أحداً أنّه ذاهب لتعلّم القرآن من المنبع. لا نعلم إن كانت الرّحلة شاقّة أم ميسّرة لكنّ الطفل وصل في النهاية. كان عمره حينها 13 عاماً. وقت وصوله لم يكن أجمل الأوقات. ففي ذلك العام كان غزاة قد أتوا من وراء البحار لينجزوا مهمّة بدؤوها بحصار وتجويع وأتمّوها بإسقاط التماثيل وإعلاء الخراب. لكنّ الطفل كان طفلاً ولم ينتبه إلى كلّ هذا، وهو ربّما لم يدرك أنّه جزء منه إلاّ بعد أمد بعيد، أو لعلّه لم يدرك أبداً؟ في أحد أيّام ذلك العام اللعين حدثت ثلاثة تفجيرات في عاصمة البلد المقدّس. بعد شهر وأيّام عدّة ألقت الشرطة القبض على الطفل.
– ما اسمك؟
– مصطفى أبكر.
– من أين أنت؟
– التشاد.
– وماذا تفعل هنا؟
– أتعلّم القرآن.
لم يقتنع الضابط بالإجابة، فقد كانت عنده معلومات أنّ الطفل جزءٌ من الخليّة الإرهابيّة المسؤولة عن التفجيرات الثلاثة. لم يعد الطفل طفلاً. صار إرهابيّاً.
وقبل شهر خلا، ظهرت صورة الطفل/الإرهابي على شاشة التلفاز في برنامج وثائقي، مترافقة مع صوت ضابط شرطة يتحدّث بثقة عن أطفال غرّر بهم واقتيدوا إلى بلاد الحرمين للمساهمة في تنفيذ أعمال إرهابية. قال الضابط أمام الكاميرا: «بعض الأشخاص الذين قبَضنا عليهم كانوا يتوقعون أن المسألة انتهت وأنهم سيعودون لأهاليهم»،
لم يعد مصطفى أبكر إلى أهله. بعد ظهوره ذاك على شاشة التلفاز، بدأت بعض المواقع الإلكترونية تتداول صورة أخرى له. كان الطفل/ الإرهابي قد صار شاباً، وكان الخبر أنّ من بين الـ46 الذين أُعدموا مع الشيخ المعمّم الذي دفع حياته ثمناً لقولة «لا»، أجنبيّان، أحدهما مصريٌ، والآخر تشاديّ.. هو مصطفى أبكر الذي انتصفت حياته بالتمام، موزعة بين التشاد والمعتقل السعودي وانتهت بحدّ السيف.
تُرى هل تعلّم شيئاً من القرآن؟

ربيع مصطفى

العربي السفير
14 كانون الثاني 2016 ـ العدد 13267
Thursday January 14, 2016

سَأَمْدَحُ هذا الصَّباحَ الجَديد، سَأَنْسَى اللَّيَالَي، كُلَّ اللَّيَالي
وَأمشِي إِلَى وَرْدَةِ الجَار، أَخْطفُ مِنْهَا طَرِيقَتَهَا فِي الفَرَحْ

محمود درويش، ورد أقل

ملف

حريم في برلمان المحروسة

خبير في الإتيكيت والبروتوكول الدولي قابل نواب البرلمان المصري الجديد ليحدثهم عن اللباس المناسب لجلسات البرلمان والزيارات الرسمية. طلب عدد من النواب من المحاضر أن يحدثهم عن الزي المناسب لـ «الحريم» في البرلمان. وعلى الرغم من حضور ما يزيد عن 20 نائبة تلك الجلسة، لم تعترض أيٌ منهن على الكلمة، التي تدل على التقليل من شأن المرأة.

النواب والنائبات استقبلوا الكلمة بابتسامة خافتة، تلتها إجابة المحاضر ـ مازحا ـ بأن الإتيكيت يتطلب أن ترتدي «الحرريم» في البرلمان الزي الرسمي للدولة. وما دام ليس هناك زي رسمي أو وطني للمصريين، فالزي الرسمي هو الزي الأوروبي المتمثل في الفستان أو التايور أو البدلة. ولكن وفقا للمحاضر لا يفضّل ارتداء النائبة للبدلة في الحفلات الليلية التي تضم وفوداً برلمانية أجنبية، ويحبذ ارتداء الفستان الطويل. وهنا تدخلت نائبة ترتدي عباءة أشبه بالطراز الخليجي، قائلة «أنا أرتدي العباءة وأهل دائرتي انتخبوني بهذا الزي، لكن لو دخولي البرلمان هايخليني أخلع توبي، فبلاها عضوية البرلمان» وهو ما رد عليه ما يقرب من 100 نائب ونائبة بالتصفيق الحاد.. هذا المشهد الهزلي ليس متخيلًا، وإنما حدث ضمن جلسات تمهيدية لتعريف النواب الجدد بصلاحياتهم، وهو ما عزز التساؤل عن حقيقة دور المرأة داخل البرلمان المصري. فهل وصف النواب لهن بـ«الحريم» جاء زلة لسان أم له دلالات تتعلق برؤية النواب لدور المرأة، حتى ولو كانت مثلهم، نائبة في البرلمان؟

حزب الأغلبية الوحيد في البرلمان

ساوى الدستور المصري في مادته 11 بين الرجل والمرأة في كل الحقوق والواجبات، بل ألزم الدولة باتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلا مناسبا في المجالس النيابية، وهو ما ترجمه القانون الذي أتى بالتشكيل الحالي لمجلس النواب باشتراط وجود 56 نائبة في القوائم الـ120 التي يصوت الناخب على مقاعدها، إلى جانب أحقيتها في التنافس والترشح على كافة المقاعد الفردية الـ448، حيث لم تستطع المرأة حصد أكثر من 17 مقعدا فقط (3 في المئة)، ليضم البرلمان 73 نائبة منتخبة و14 معينة (وهي نصف حصة الرئيس، البالغة 5 في المئة من النواب أو 28 عضواً، وفقا للإلزام الوارد في قانون مجلس النواب).

يكفل هذا تشكيل جبهة نسوية قوية داخل السلطة التشريعية. فالنائبات يستطعن، إذا تعاملن كـ «لوبي» أو تحالف، تمرير القوانين والقضايا التي تخصهن، فلهن نسبة تقترب من 15 في المئة من مقاعد البرلمان، وهو ما يتفوق على مقاعد حزب «المصريين الأحرار» مثلا، الحائز 65 مقعدا.

وبموجب الدستور، فالتمييز الإيجابي للمرأة داخل البرلمان سيقتصر على دورة برلمانية واحدة، وهي الأولى التي بدأت في العاشر من كانون الثاني/يناير الجاري. في البرلمان الحالي نسبة مشاركة نسوية هي الأعلى في تاريخه منذ بدأ السماح للنساء بدخول الحياة النيابية في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، حين ترشحت 8 نائبات عام 1957.

رابطة الهوانم في البرلمان

«ليس أمام المرأة المصرية سوى أن تنجح في التجربة الحالية، لأنها ستكون مقياسا ومعيارا للمكاسب التي يمكن أن تحصل عليها من حقوق في المستقبل». هذا ما كانت قد قالته سوزان مبارك عام 2010 بخصوص نظام الكوتا الذي جاء بـ64 نائبة إلى البرلمان الذي حل بثورة يناير ضد نظام مبارك.. لكن أيّاً من النائبات اللواتي جئن بفضل الكوتا وقتها لم تنجح في الوصول إلى عضوية البرلمان من جديد. وأول برلمان لمصر بعد ثورة يناير 2011 لم يتضمن سوى 12 نائبة.

دفع ذلك إلى إعادة إنتاج نظام الكوتا في الدستور الحالي، ما ضمن تمثيلا غير مسبوق للنساء، فكيف ستستغل النائبات ذلك، وهو غير المرشح للتكرار، سواء على صعيد التشريعات أو لترجمة النصوص الدستورية الخاصة بمساواتهن مع الرجال في قوانين تضمن عدم التحايل على حقوقهن في التعليم والتعيين في كل الوظائف، وتضمن تحريرهن من قيود الأعراف والتقاليد التي لا تمانع في ممارسة العنف بمختلف صوره ضدهن، إلى جانب خلق كوادر نسائية قادرة على إقناع المجتمع بجدارة انتخابهن للفوز بعضوية البرلمان، وغيرها من المناصب القيادية في الدولة.

النائبات من ناحيتهن لم يدعن لأحد مجالًا للتنبؤ بأدائهن. فبسؤالهن عن رغبتهن في الترشح لرئاسة البرلمان أجابت غالبيتهن بأن الفكرة لم تخطر ببالهن من الأساس، على الرغم من أن اللائحة الداخلية لمجلس النواب تلزم بأن يتولى رئاسة الجلسة الأولى للبرلمان أكبر النواب سناً، ويعاونه فيها أصغر النواب. ويصادف أن الدكتورة آمنة نصير (76 عاما) أستاذة الفلسفة الإسلامية بجامعة الأزهر وعضو البرلمان عن قائمة «في حب مصر» هي أكبر الأعضاء سناً، بينما النائبة نهى الحميلي (25 عاما) هي الأصغر. والبرلمان يتميز برئاسة المرأة لأولى جلساته.

على الرغم من ذلك، تقول نصير إنها لم تفكر في الترشح لرئاسة البرلمان، معتبرةً أن رئيسه يجب أن يكون شخصية مهابة لديه خبرة في القانون ويفضل أن يعيّن من الرئيس. النصير من الشخصيات المعروفة بأفكارها التي تنتصر لحقوق المرأة، وبكونها إحدى العضوات البارزات بـ «المجلس القومي للمرأة»، إلا أنها رفعت شعار«التعليم أولا»، معتبرة أن قضيتها الأساسية تحت قبة البرلمان هي إصلاح منظومة التعليم. أما قضايا المرأة فتأتي في المرتبة الثانية لديها.

وهو النهج نفسه الذي تبنته النائبة مارغريت عازر، أحد الوجوه البرلمانية المعروفة في برلمان 2012 والأمينة العامة لحزب «المصريين الأحرار»، التي اعتبرت أنها تفضل الترشح لمنصب وكيل البرلمان. أما عن موقفها من قضايا المرأة فقالت «ليس بالضرورة أن تكون قضايا المرأة على رأس أولوياتي، أنا نائبة عن الشعب كلّه وسأتبنى ما يهم الشعب».

أحاديث النائبات فضفاضة لهذه الجهة، وتنم عن غياب استراتيجية للاستفادة من الحدث. فالنائبة دينا عبد العزيز، وهي باحثة اقتصادية في وزارة التعاون الدولي، استطاعت الفوز بعضوية البرلمان من خلال أصوات الشباب وحراكهم لمصلحتها على فيسبوك وتويتر، واعتمادها عليهم في دعايتها الانتخابية، اعتبرت أولوياتها دعم قضايا الشباب داخل البرلمان.

وقالت النائبة هند الجبالي، وهي طبيبة بشرية، إن دور البرلمان يتمثل في مساعدة الرئيس ودعم سياساته في مكافحة الإرهاب، بينما أكدت النائبة جهاد ابراهيم، خبيرة التنمية البشرية، أنّ أولوياتها تدريس مادة الأخلاق في المدارس وتحويل القوانين الخاصة بالتعليم والعمل إلى سلوك، فيما أولويات النائبة أمل زكريا (عن قائمة في حب مصر بمحافظة البحيرة)، هي معرفة حقوقها وواجباتها داخل مجلس النواب للعمل على حل مشاكل أهالي دائرتها وتنمية المحافظة التابعة لها، متوقعة نجاح البرلمان في مهمته لتضمنه «ائتلافات ربّانية» وفقا لها.. هكذا تبدو اتجاهات النائبات داخل البرلمان في استطلاع عشوائي لأولوياتهن.. بعيدة عن هاجس التصدي لمشكلات النساء في المجتمع المصري.

عدد السيدات اللاتي ترشحن عن محافظات المرحلة الأولى الـ14 بلغ 107 نساء، لم تستطع حصد عضوية البرلمان من بينهن سوى 5 نائبات فقط، فيما ترشحت 168 سيدة في المرحلة الثانية، نجح منهن 12 في النظام الفردي. ومن ثَمّ، فتفويت فرصة استغلال وجودهن في البرلمان لتمرير أجندة واضحة بخصوص قضايا المرأة، يعني استمرار «هوانم» المجلس القومي للمرأة في مكافحة العنف والتهميش والتحرش.. الذي تعاني منه النساء، انطلاقاً من مكاتبهن المكيفة المطلة على ضفاف النيل.

لم يتعلمن درس راوية عطية!

راوية عطية هي أول نائبة مصرية في البرلمان بعد ثورة 23 يوليو 1952، بل أول سيدة في البرلمانات العربية. رشحت راوية نفسها عام 1957 عندما أعلن عبد الناصر عن حق المرأة في الانتخاب والترشيح في دستور عام 1956.

البرلمان لم يستمر كثيرا، إذ انعقد في تموز/يوليو 1957 وانفض في شباط/فبراير 1958 بعد إعلان الوحدة مع سوريا. إلا أن راوية فعلت الكثير في تلك الشهور الثمانية، إذ وضعت مشاكل الأسرة المصرية على رأس أولوياتها، وطالبت وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وقتها بإنشاء مكاتب للتوجيه الأسري والاستشارات الزوجية، يكون هدفه حل مشكلات الأسرة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية. وطرحت فكرة تبدو تقدمية للغاية وقتها، إذ طالبت بالعمل لتغيير ثقافة المصريين والقضاء على العادات والتقاليد التي لا تتماشى مع العصر، وتسيء لسمعة البلاد في الخارج، وطالبت بلجنة تشكّل من وزارتي الشؤون الاجتماعية والإرشاد القومي لتلك الغاية، وطرحت كذلك تعديل مشروع لائحة الجامعات لتطويره. دور راوية عطية لخصه عبد الناصر بقوله «لقد آمنتُ بكفاح المرأة المصرية من كفاح السيدة راوية عطية».

رنا ممدوح
كاتبة صحافية من مصر

غادة القندري ـ الكويت

موازنات الحرب في سوريا منذورة للتضخم

استمرت القدرة الشرائية لليرة السورية تتآكل خلال سنوات الحرب، وهي معادلة أرخت بظلالها على الجميع. أغلب دخول السوريين تهشّمت داخل تلك المتوالية القاسية من الحذف. وموازنات الأعوام الثلاثة الأخيرة تشهد على ذلك وعلى سواه من انهيار الاقتصاد اعتباراً من منظومته الإنتاجية، وصولًا إلى منظومته المالية التي تداعت تباعاً بما يشبه النزف البطيء بعدما وصل سعر صرف الدولار خلال الشهر الأخير من العام الفائت إلى أكثر من 390 ليرة.

الزيادة في الليرات فقط

من السهل على رئيس الحكومة السورية توصيف موازنة العام 2016 بأنها «موازنة المواجهة والتحدي والحرب». الأصعب عليه أن يثبت تحقق زيادة فعلية على قيمتها، مقارنةً مع موازنة العام المنقضي، وإن كان الفارق بين رقمي الموازنتين يوحي بزيادة نظرية تبلغ 27.4 في المئة، تتأتى فقط في حال احتساب قيمة الموازنة بالليرة السورية. ذلك أن قيمة موازنة العام 2016 تصل وفق بيان الحكومة إلى 1980 مليار ليرة، بينما بلغت قيمة موازنة العام 2015 نحو 1554 مليار ليرة. ورقم موازنة العام 2016 بُني على أساس أن سعر صرف الدولار هو 257 ليرة، وبالتالي تصبح قيمة موازنة العام 2016 7.7 مليارات دولار، فيما تكون قيمة موازنة العام الفائت 8.1 مليارات دولار باعتماد سعر صرف الدولار الرسمي، وكان بحدود 190 ليرة خلال إعدادها، ونحو 150 ليرة عند إعداد موازنة العام 2014، لتكون قيمة موازنة ذاك العام نحو 9.2 مليارات دولار. فإعادة قراءة أرقام الموازنات بالدولار تكفل الجزم بحدوث متوالية انخفاض حقيقية لموازنات الدولة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، فموازنة العام 2015 انخفضت بنسبة 12 في المئة عن موازنة العام 2014، وموازنة العام 2016 أخفض بنسبة 5 في المئة عن موازنة العام الذي سبقه وأخفض بنسبة 16.3 في المئة عن موازنة العام 2014.

موازنة العام 2016 التي وصفها إعلام النظام الرسمي بأنها «الأضخم» على الإطلاق في تاريخ البلاد، عاد وتلهى عن حقيقة كونها موازنة «تضخميّة»، وهي الأقل قيمةً منذُ عقد من الزمن، وهذا ينجلي أيضاً حال مقارنتها مع موازنات سابقة محسوبة بالدولار لا بالليرة السورية، كموازنة العام 2011 التي بلغت قيمتها 750 مليار ليرة وهذا يعادل 15 مليار دولار بحسب سعر الصرف المعتمد حينها، والبالغ نحو 50 ليرة للدولار الواحد، ما يعني أن الموازنة انخفضت بنسبة 48.6 في المئة عن موازنة العام 2011.

الحكومة تخفض الدعم الاجتماعي

لا تَعدْ موازنة العام 2016 السوريين بأيّ شيء، فهي موازنة انكماشية بامتياز، كما هو حالُ موازنات سنوات الحرب الماضية، حيث أنّ نسبة الإنفاق الجاري فيها تصل إلى 74.2 في المئة من إجمالي قيمة موازنة الدولة. الحكومة خصّت الإنفاق الاستثماري فقط بنحو 510 مليارات ليرة، منها 50 مليار ليرة لإعادة الإعمار، لكننا نستدل ونحن نتفقد سحنتها الانكماشية على تمركز الإنفاق الجاري فيها حول كتلتي الرواتب والدعم الاجتماعي. وهذا كان يقينَ موازنات الأعوام الثلاثة الماضية، إذ تشكّل كتلة الرواتب نحو ربع الإنفاق الجاري، فيما تم تخصيص الدعم الاجتماعي بنسبة 66 في المئة من إجمالي الإنفاق الجاري، كما نستدل على تشابه البنية الإنفاقيّة لموازنة العام 2016 مع البنية الإنفاقية لموازنة العام السابق عليه، وهي تخصص 73.5 في المئة من قيمتها للإنفاق الجاري، بينما قاربت حصة الدعم الاجتماعي من النفقات الجارية 86 في المئة، أيّ أنّ موازنة العام 2016 خفّضت الدعم الاجتماعي بنسبة 20 في المئة عمّا هو عليه في موازنة العام السابق.

وأيضاً فموازنة العام 2014 البالغة قيمتها نحو1390 مليار ليرة كانت قد خصصت الإنفاق الجاري بنسبة 6.7 في المئة من قيمتها، حينها بلغ رقم الدعم الاجتماعي 615 مليار ليرة وهذا مثّلَ ما نسبته 61 في المئة من إجمالي الإنفاق الجاري، بينما لم تخصص تلك الموازنة سوى ملياري ليرة لإعادة الإعمار.

البحث عن تمويل

الإخفاق في تأمين مصادر تمويل غير تضخمية هاجس يلحُّ على صانعي أرقام موازنات الأعوام الثلاثة الماضية أكثر من سواها. لكن الإجراءات الحكومية ظلّت رديفةً لشبح التضخم، فلم تتكل موازنات سنوات الحرب سوى على الدين الداخلي كمصدر أساسي للتمويل التضخمي، في حين خففت القروض الإيرانية والروسيّة من أحمال العجز الذي ناءت تحته الموازنات السابقة، ولعلها أيضاً منعت انجراف قيمة الليرة السورية إلى تدهور كارثيّ. كما لم تَصبغ إجراءات السلطة أيّ تعديلات جوهرية تطال إعادةً هيكلة التكليف الضريبي، وبذلك بقي كبار المكلفين ضريبياً هم الأثرياء ولا يجوز التجسس لا على أرباحهم، ولا على ثرواتهم، وأبقتهم السلطة شركاء أزمتها الاقتصادية، وشركاءها في الفرجة أيضاً، فهي تلغي بتحييدها لهم مصدراً هاماً من مصادر التمويل غير التضخمي لموازناتها. الأسوأ من ذلك أن السلطة أمعنت خلال السنوات الماضية بتكثيف الضرائب غير المباشرة، تلك التي تطمس الفروقات في الدخل فلا تأخذ بها، إذ إنها تُجبى من الجميع بالتساوي. وبلا اكتراث، يصير تنامي الدين العام جزءاً نافراً من تعاطي السلطة مع الشأن العام. لقد قدّر صندوق النقد العربي خلال العام 2014 أن نسبة الدين العام بلغت 32 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي، كما أكدت أرقام الصندوق ارتفاع الدين الخارجي لسوريا بنسبة 16 في المئة.

لكن التجهّم الحكومي المستمر بوجه التضخم لا يكفي. تعلم السلطة بأن ازدياد التضخم سيقضم ببطء مزيداً من موارد الدولة في العام المقبل، وسيوجّه بوصلة الأسعار باتجاه الارتفاع. تستنجد السلطة هنا بفاقدين أساسيين، الأول هو حقول النفط والغاز التي خسرتها وصارت ملكاً «لداعش»، والثاني خسارتها لمجموعة من المدخلات الاقتصادية الهامة سواء كانت صناعية أم زراعية في المناطق التي خرجت عن سيطرتها، وباتت تحت سيطرة المعارضة المسلحة.

توخّت السلطة هنا سوق المبررات لوقوع موازناتها منذ ثلاث سنوات فرائس للتضخم، ولم يقترح اقتصاديّوها بدائل حتى ولو كانت تقل عن حجم الانتكاسة الاقتصاديّة المشهودة. ظهر التداوي بالقروض والمعونات الإيرانية والروسية تارةً، وبالمقايضة التجارية للسلع مع الدول الحليفة للنظام تارةً أخرى، بمثابة إفلاس إجرائي أكثر من كونه حلّاً، بدليل ابتلاء القدرة الشرائيّة لعملة البلاد بمتلازمة الانخفاض المستمر، وتآكل الدخول بصورة مستمرة، وصعود موجة هجرة غير مسبوقة إلى دول اللجوء الأوروبي منذ صيف العام الفائت.

أيمن الشوفي
صحافي من سوريا

نبيذ الحمامة

في آخر حوار ودي جرى بينهما، وهما ينتظران دورهما لمقابلة الحمار الوحشي، وزير الأشياء المخطَّطة، قال الضبع للحمامة: أنت مدعوّة هذا المساء لحفلة طهور ابننا. ترددت الحمامة في قبول الدعوة. تلفتت يميناً وشمالاً وتأكدت من خلو الجو من البصاصين، تلمظت وتجشأت وهمست له: سأحضر بكل ممنونية، سأجلب لكم هدية من النبيذ المعتق، لقد افتتحت شركتي الصغيرة لتعبئة المشروبات الروحية وتسويقها.

ابتعد الضبع أربع خطوات للوراء وأدار وجهه. أعاده حراس الوزير إلى الدور أمام الحمامة. شعرت الحمامة بفزعه وخشيته من الاعتقال. فكيف للضبع أن يجاهر بشرب الكحول في هذه الأيام، كيف له أن يكرر فعلته السابقة بعد افتضاحه في أرجاء المملكة وتحول حكايته إلى علكة تمضغها العصافير وتتناقلها ألسن الماعز. فقد حدث قبل أسابيع أن كان الضبع عائداً من بيت خاله في العاصمة، فاستوقفته دورية على حدود المدينة وفتشت سيارته وضبطت لديه زجاجة كحول. أخذوها وأخذوه. سجنوه وعذبوه. لكن بعض أرحامه من خلاّن الملك توسّطوا له وأفرجوا عنه.

من أجل سوء الفهم ذلك، عادت الحمامة وهمست للضبع: لا تقلق عزيزي الضبع، فنبيذي غير ممنوع، لقد أصبح الشراب الوطني للمملكة، يحتسيه الملك ويعصره بيده، الجميع حولك الآن سكارى بنبيذ الحمامة، إنه متاح وغير محظور، جائز ومبارك، لأنه يا صاحبي مصنوع من عصارة خطابات السياسيين وتحريضاتهم.

استعاد الضبع هيبته الأولى واعتذر للحمامة وقبل هديتها.

نص ورسم مرتضى كزار

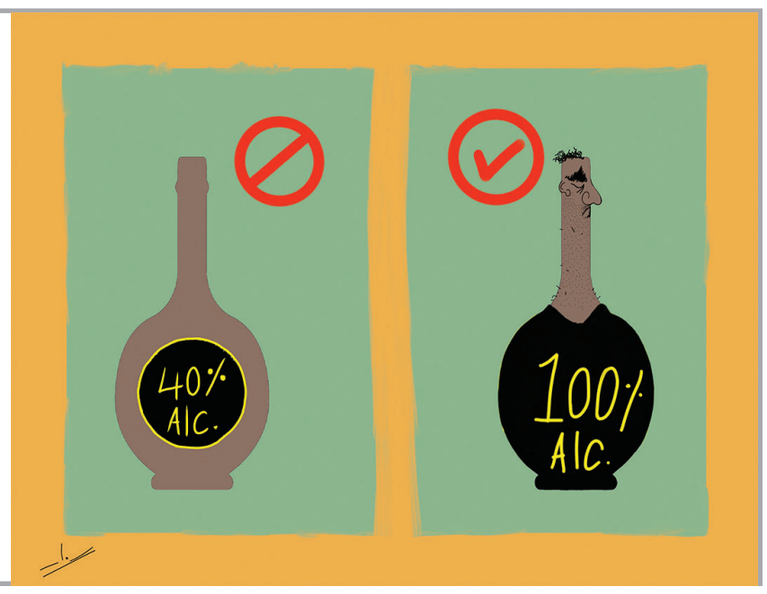

العربي السفير

متابعات

أنا اللي بالأمر المُحال اغتوى/شفت القمر، نطّيت لفوق في الهوا
طلته، مطلتوش ـ إيه أنا يهمّني؟/وليه، ما دام بالنشوى قلبي ارتوى!

صلاح جاهين، الرباعيات

بين التناول المؤسساتي ومطالب الحركة النسائية

ظاهرة العنف ضد النساء في المغرب

في خضم المعارك وحملات الترافع التي خاضتها الحركة النسائية المغربية في بداية التسعينيات من القرن الفائت من أجل إصلاح مدونة الأحوال الشخصية، برزت قضية العنف ضد النساء، وبدأ الاهتمام بالظاهرة بمختلف أشكالها، وبضرورة العمل على التصدي لها.

تمّ تأسيس أول مركز للاستماع والدعم النفسي والقانوني للنساء ضحايا العنف بمبادرة من فعاليات المجتمع المدني سنة 1995 بمدينة الدار البيضاء. وقد تلتها مبادرات أخرى سمحت بالتوسع الجغرافي لهذه المراكز التي أصبحت تغطي عدداً من جهات المغرب. وتواصلت هذه الدينامية المدنية بوتيرة متصاعدة وأثرت على الفاعلين الحكوميين والمؤسساتيين وأثارت اهتمامهم. ونُظّمت أول حملة وطنية واسعة للتعريف بهذه الظاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر 1998، إبان حكومة التناوب (1998–2002) التي كانت التزمت في بيانها الحكومي على لسان الوزير الأول آنذاك (عبد الرحمن اليوسفي) بإيلاء الأهمية اللازمة لأوضاع المرأة. وشكلت حملة مناهضة العنف ضد المرأة التي دامت لأكثر من أسبوع نقطة مفصلية، لأنها كانت المرة الأولى التي رفع خلالها «تابو» في وقت كان المجتمع لا زال يتعامل بالكثير من التسامح مع العنف ولم يكن الاعتراف بوجودها وارداً أصلاً.

سياسة الحكومة: خطوة إلى الأمام

كانت الخطوة الأولى بعد الحملة التحسيسية الواسعة، هي تنظيم ورشات للتفكير في وضع اللبنات الأولى لاستراتيجية وطنية شكلت حينها خطوة في إطار السياسات العمومية التي تهدف للقضاء على هذه الظاهرة. وبالرغم من جدة الإشكالية (لم يسبق الاهتمام بها من طرف الحكومات السابقة)، فقد سمح السياق العام الوطني حينذاك والمتميز بنوع من الانفتاح على مكونات المجتمع، بطرح الموضوع في إطار حكومي. اقتضت المنهجية المتبعة من طرف الحكومة بأن تجمع إلى جانب القطاعات الرسمية عدداً من مكونات المجتمع المدني، وخصوصاً المنظمات العاملة في حقل الدفاع عن حقوق المرأة، من أجل المساهمة معاً في صياغة تلك الاستراتيجية. سجلت السنوات الأولى للألفية الثالثة إنجاز بعض الخطوات، خصوصاً تلك المتعلقة بوضع بعض الخلايا للنساء ضحايا العنف في بعض المستشفيات ومراكز الشرطة والدرك الملكي، كما تم تخصيص وحدة لهن في المحاكم الابتدائية.. علاوة على تنظيم حملة سنوية ممتدة لأكثر من أسبوع، أصبحت تقليداً حكومياً لم تتخلّ عنه أي من الحكومات التي تعاقبت على المغرب منذ نهاية التسعينيات وإلى يومنا هذا.

وبالنظر إلى غياب المعطيات حول ظاهرة العنف حينها، قامت المندوبية السامية للتخطيط (قطاع حكومي) بإنجاز دراسة/بحث وطني سنة 2009 لعينة من النساء والفتيات تتراوح أعمارهن بين 18 و64 عاماً. أظهرت النتائج أن حوالي 63 في المئة من النساء تعرضن لشكل من أشكال العنف، أي ما يمثل 6 ملايين امرأة من مجموع 9.5 ملايين امرأة. أكد هذا البحث، من خلال المعطيات الإحصائية، أنه وبعكس الاعتقاد السائد، فالعنف لا يمس النساء في الفضاء العام فقط، بل هو منتشر بشكل كبير داخل الأسر، في العائلة وبين الأزواج. حصر الظاهرة والتعرف على درجة انتشارها سمح بالحصول على ما يلزم من معطيات تساعد على بلورة سياسات عمومية منطلقة من الواقع.

الجديد هو التركيز على العنف الزوجي والعائلي الذي يتم بين الجدران، ويُعتبر شأناً خاصاً وداخلياً، والحرص على إخراجه من الفضاء الخاص إلى الفضاء العام وإلى دائرة النقاش العمومي، مع تسليط الضوء على أنواعه وأشكاله والفئات التي يمسها. فهو عنف لم يسبق أن تم الاعتراف به ولم يسبق أن اتخذت إجراءات لمحاربته وظل يلفه فراغ قانوني مهول. فحتى في الحالات التي تتقدم فيها النساء بطلب الطلاق للضرر والعنف اللذين يتعرضن لهما من طرف أزواجهن، كان القانون يشترط إبراز أدلة وحجج لإثباتهما، وتوفر شهود عيان (12 شاهداً!)، الأمر المستحيل بالنظر لأن هذا النوع من العنف يتم بعيداً عن الأنظار.

عدم التقدم هو تراجع بالضرورة

يُعتبر القانون وسيلة من وسائل الحماية من العنف بشكل عام، ومن بينه العنف الزوجي والأسري، وقد أصبح يسمى بـ «العنف القائم على النوع» (gender) الذي يختار ضحاياه من النساء باعتبارهن كائناً ضعيفاً تُمارس بحقه كل أشكال العنف: الجسدي، والنفسي، والاقتصادي، واللغوي، والجنسي.. عنف تأسس على منظومة الهيمنة الذكورية منذ آلاف السنين، القائمة على فكرة التفوق الذكوري واختزال المرأة في جسدها وفي وظائفها البيولوجية وأدوارها الإنجابية، وقام بقمع إمكانية انتفاض النساء ورفضهن لما يمسهن من تمييز، وتعنيفهن لدى كل محاولة لإثبات ذواتهن وكرامتهن. القانون لوحده ليس كافياً بالتأكيد، ولكنه ضروري. ولا يزال هذا الجانب يشكو من نقص واضح وفراغ كبير في المغرب. فإذا كانت الخطوات التي تم اتخاذها من أجل التصدي لهذه الظاهرة مهمة، إلا أن هناك غياباً لاتخاذ إجراءات قانونية وملء الفراغ القائم.. ما يفسر الترافع القوي والمستمر للحركة النسائية التي لم تدّخر جهداً من أجل إقناع الحكومات المتعاقبة بضرورة تبني قانون يحمي النساء من العنف. وكانت الحكومة السابقة (2007–2011) قد هيأت مشروعاً إلا أنها لم تتمكن من اقراره، فجاءت الحكومة الحالية (منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2011)، وأعدّت الوزيرة المكلفة بالموضوع مشروعاً آخر يستجيب لتوجهاتها (العدالة والتنمية) عملت على تقديمه للبرلمان خلال سنة 2013، لكنها لم تنجح في الإقناع به، إذ لاقى معارضة من طرف عدد من الفرقاء السياسيين، كما لم يحظَ باستحسان الحركة النسائية التي اعتبرته لا يرقى لانتظاراتها وللتحديات المطروحة.. فما كان من رئيس الحكومة إلا أن قرر تكليف لجنة لدراسته وتدقيقه، لا تزال إلى يومنا هذا لم تقدم حوله أية نتيجة.

وبين المطالبة بـ «قانون إطار» أو قانون خاص، لا يزال التلكؤ والتردد وغياب الإرادة هو سيد الموقف لدى الحكومة، التي توحي بأنها لا تستشعر هول الظاهرة المتزايدة بشكل مخيف مع تزايد العنف العام، ومع انحسار الآفاق، وغياب قوانين زجرية وردعية من شأنها الحد منها حتى وإنْ لن يكون من السهل القضاء عليها.

مشكل الإرادة السياسية مطروح بقوة، ولا يتعلق الأمر باللون السياسي للأغلبية الحالية فقط. صحيح أن المغرب لديه اليوم دستور متقدم فيما يتعلق بالحقوق والحريات، غير أن تنزيله يفتقد للإرادة، خصوصاً في ظل ميزان قوى سياسي يبدو أنه لا يضع ضمن أولوياته قضية مناهضة العنف كحق من الحقوق الإنسانية للنساء. بل يوحي الخطاب السياسي المتداول اليوم بأن قضايا من هذا القبيل تشكل ترفاً ولا تستحق اهتماماً ولا عناية.

لم يبقَ على انتهاء ولاية الحكومة الحالية إلا شهورٌ معدودة من دون أن يُسجّل أي تقدم، وذلك بالرغم من أن وتيرة المطالبة والترافع من أجل اتخاذ ما يلزم من إجراءات، بما فيها القانونية، ارتفعت وتعددت وتنوعت أشكالها. لقد أصبح الصمت والتجاهل لغة التعامل مع هذه القضية. وبدل تحقيق التراكم، علاوة على تطوير وتقوية ما تم في الماضي من خطوات ـ على محدوديته ـ فالجمود الحاصل اليوم سيساهم، على العكس من ذلك، في التراجع خطوات إلى الوراء.

لطيفة البوحسيني
أستاذة جامعية مختصة بقضايا النساء، من المغرب

حلـــم..

حسان مناصرة ـ الأردن

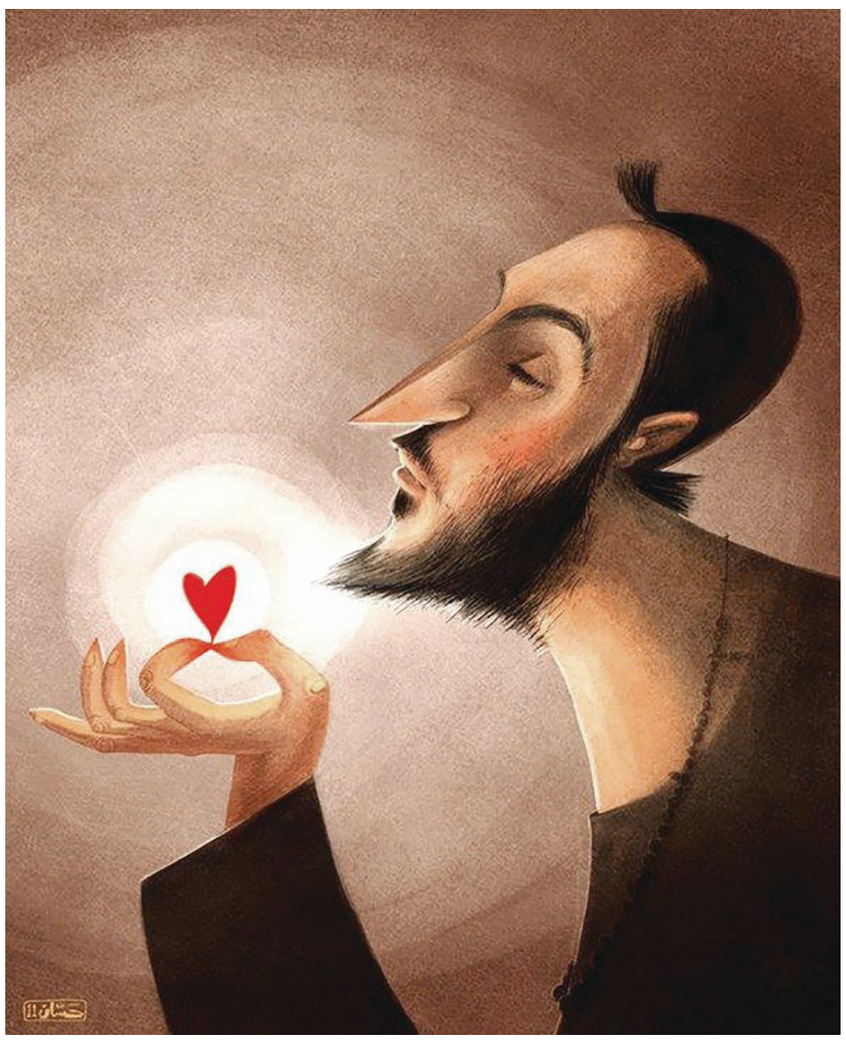

arabi.assafir.com

المزيد على موقع «السفير العربي»
ـ الشباب المصري والهجرة غير الشرعية: مصر ليست أولى بأبنائها ـ منى علاّم
ـ جرد رقمي لتمارين الموت في العام المنتهي ـ محمد بنعزيز
ـ تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي ـ Assafir Arabi
ـ تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

.. بألف كلمة

«جوعنا من فرزكم الأمني»

«لم نطالب بأموال ولا تعويضات، كل ما نريد هو رد لاعتبارنا وحقنا في التشغيل» ـ نجيب بن حمودة

«في الجوع إحساس عميق بأن لا شيء يمكن أن يكسرك ولا حتى الحاجة الطبيعية البيولوجية للأكل أو النوم» ـ أماني اللطيفي
(تصوير : آمنة الفتني)

تزامناً مع إحياء الذكرى الخامسة للثورة التونسية، ومنذ يوم 17 كانون الاول/ديسمبر، يخوض 28 مناضلة ومناضلًا من قدماء الاتحاد العام لطلبة تونس، ومن المسجلين أمنياً، معركة «الأمعاء الخاوية» للدفاع عن حقهم في الشغل تحت شعار «جوعنا من فرزكم الأمني».

قبل الثورة، تمّت ملاحقة المناضلين من كل التوجهات ومورس بحقهم إقصاء ممنهج حرمهم من حق الانتساب للوظيفة العمومية، حيث كان البحث الأمني يسبق القبول فيها.

الحالة الصحية للعديد من المضربين متردية، الا انهم اعلنوا التمسك بموقفهم ومواصلة تحرّكهم الاحتجاجي الذي يهدف إلى الضغط على السلطة لفتح ملف «المفروزين أمنياً» وتسوية وضعيتهم. في ظل تجاهل الحكومة لمطالبهم حتى اللحظة.

مدونات

كما في مصر كذلك في تونس..

ونحن في شهر الثورة تتسارع المحاكمات لشباب الثورة تشفيا لكل ما فيه رمزية للثورة، وصارت المحاكمات جماعات، آخرها هو غدا حيث تمثل مجموعة من شباب منزل بوزيان الثائر زمن الصمت الجماعي.. يحاكمون غدا ويقفون أمام المحكمة الابتدائية بسيدي بوزيد بتهمة تعطيل حرية العمل إبان الوهج الديسمبري، وهم:

1 ـ جميل فاضل 2 ـ منتصر قندوزي 3 ـ نزار بكاري 4 ـ حاتم فاضل 5 ـ الزاير صماري 6 ـ نجيب رداوي 7 ـ كريم فاضل 8 ـ عمار قندوزي 9 ـ محمد فاضل 10 ـ هيثم صماري11ـ سيف حمدي.

هو لعب بالمكشوف يؤكد عودة المنظومة للانتقام وتصفية الحساب، وتجدر الإشارة إلى أنّ المحارب الشرس زهير فاضل المفصول وقتيا عن عمله بالإدارة العقارية بسيدي بوزيد، والذي حرم من أجره لمدة ثلاثة أشهر، هو الآخر في معركة ضد منظومة الفساد في إدارته (...)، كما أن ضمن المجموعة اللاجئ السياسي بفرنسا محمد فاضل، الذي كان يرقد بالمستشفى بسوسة يجري عمليات جراحية بسبب التعذيب بعدما اختطفته وزارة الداخلية في القصبة 2.

الدعوة مفتوحة للتحرك لوقف كل هذه المظالم التي ستطال الجميع...

من صفحة Ammari Kaiss (فايسبوك)

جلسات المظاليم

لزم التنويه عن حقيقة أن أعداد المظاليم في السجون أكبر بكثير من أن تُحصى ومتابعة جلساتهم تفوق قدرتنا، لذا فالجلسات التي سيشار إليها هنا تقتصر على ما توصلنا إليه ليس إلا.

#الحرية_للمعتقل_الذي_لا_نعرفه

وتعدد «الحرية للجدعان» الجلسات المعلومة منها: يوم السبت 9 يناير والأحد 10 يناير وكل أيام الأسبوع (...)، وتحدد أنه جرى «تأجيل المحاكمة في قضية جامع الفتح لجلسة 6 مارس مع استمرار حبس المعتقلين ومن بينهم الطالب أحمد بديوي ود. إبراهيم اليماني، رغم حبسهم احتياطياً لمدة تجاوزت السنتين والأربعة شهور».

وتختم ب:

يوم الاثنين 18 يناير.

جلسة إعادة إجراءات محاكمة رامي السيد في القضية المعروفة باسم «قضية العزاء». فقد ألقي القبض على 10 شباب عندما أرادوا إحياء الذكرى الأولى لاستشهاد الشهيد أحمد المصري تحت منزله في سنة 2014. أخلي سبيلهم جميعا بعد 48 ساعة وبعد سنة حكم محمد ناجي شحاتة عليهم جميعاً بالحبس المؤبد غيابياً دون إخطارهم بالجلسة! ألقي القبض على رامي وستعاد إجراءات محاكمته أمام محمد ناجي شحاتة ذاته!

من صفحة «الحرية للجدعان» (فايسبوك)

لماذا أزيل شجر الكافور؟

ما زلت أحرص على زيارتي لسوق الثلاثاء رغم انحسار مكونات الماضي وتفاصيله.

ذهبت قبل عامين برفقة أمي وأبي إلى المكان نفسه. كانت أمي أكثرَنَا تحديقاً في ما يحتويه السوق، وأنا أكثرهم تحديقاً في وجوه الناس. رأيت البؤس في وجوههم! آلمني قلة المواشي بسبب شح الأمطار، وكان القات أحد مسببات الجفاف بطريقة غير مباشرة. وآلمني أكثر أني رأيت مدينة القاعدة لا زالت كما كانت قبل 25 عاماً. آلمني طفلٌ في عمر الزهور يتسوّل، وآخر تاركاً مدرستهُ ليعيل أسرته، آلمني إذ وجدتُ والدي يشتري من سوق الحبوب بعدما كان يبيع حبوبهُ فيه. آلمني البؤس الذي لمحْتُهُ في وجوه من حولي وانكسار خاطرهم بتَبِعات الواقع المرير.

دنوت من أمي لأسمع روعة حديثها العامّي وهي تشتري بنفسها، فلن يزيح آلامي سوى عفويتها وهي تتحدث مع من تشتري منهم وخصوصاً الأطفال، علّني أزيح بذلك بؤساً تملّكني من بؤس ما رأيت. وللحظة ما، شعرتُ بأنه لم يكن أحدٌ سعيداً بقدر سعادتي ذلك اليوم. وفي طريق العودة تذكرت شجر الكافور الشامخ الذي رأيته قبل 25 عاماً ممتداً على جانبي الطريق من منطقة الجند حتى مفرق ماوية.. والتي زرعها الشهيد إبراهيم الحمدي آنذاك. للأسف، أزيلت تلك الأشجار قبل 12 عاماً من قِبلِ الدولة، ولم أجد مبرراً لإزالتها إلى اليوم.

من صفحة ماجد المذحجي/ اليمن (فايسبوك)